التخريج النقدي عند العلماء

Graduation
Criticism Among Scholars

مقدم من قبل
م. د. عبد الواحد خلف سجل الجنابي

Submitted By
M . Dr .abdul Wahid Behind Al –Janabi Record

ملخص

علم التخريج هو أحد أبواب علوم الحديث، الذي لا يستغني عنه الباحثون عموما، والمشتغلون بعلم الحديث على وجه الخصوص، حيث يتوصل المحدثون به الى سبر المرويات، وحال الرواة، ومعرفة ما يتعلق بالحديث من جهة الرواية، ومن خلاله يمكن نقد المرويات، والحكم عليها، وبيان حالها قبولا او رداً، وانا سلطت الضوء في بحثي على ما يتعلق بهذا الموضوع، لأبين مواطن الخلل في فهمه والقصور في استيعابه، وبينت أهمية معرفة مدار الحديث ودوره في الترجيح، وطريقة سبر المرويات ومقارنتها، لنتوصل الى منهج صحيح في التخريج النقدي عن علماء الحديث.

Summary

The science of graduation is one of the chapters of the sciences of hadith, which the researchers in general and those who work in the science of hadith in particular cannot be indispensable, through which the modernists can probe the narrations, the status of the narrators, and learn what is related to the hadith from the point of the narration, and through it it is possible to criticize the narrations and judge them. And a statement of its state of acceptance or response, and I shed light in my research on what is related to this topic, to show the deficiencies in its understanding and the deficiencies in its comprehension, and showed the importance of knowing the course of the hadith and its role in weighting, and the method of probing and comparing narratives, in order to reach a correct approach in critical graduation from scholars the talk.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله الأمين، وعلى اله وصحبه وسلم اجمعين، وبعد؛

فمن المعلوم عند علماء الحديث ان الحكم على المرويات يحتاج الى ربط بين علوم الحديث جميعا على تفاوت أهميتها في ذلك، ومن تلك العلوم التي لا يستغني عنها الناقد وهوعلم التخريج وجمع الطرق التي حصل فيها الخلاف، وهوفن يحتاج الى علم راسخ، واطلاع واسع، ومتابعة لمضان الحديث في مصادره المتعددة.

وقد حصل في الآونة الأخيرة خلط في مفهوم التخريج الذي ترسخ في اذهان البعض وظنوا أنه مجرد العزو والكشف عن مصادره، بمعزل عن تسليط الضوء على دوره الفعلي الذي تجسد في تطبيقات الائمة، والدور الذي يمثله علم التخريج في نقد المرويات.

ومن هنا يعلم أن المشتغل بنقد الروايات والحكم عليها وترجيح المحفوظ منها، لا يمكنه أن يتوصل إلى مراده من غيرأن يعلم الركائزالمتعلقة – بعلم التخريج – التي استند عليها الأئمة في نقدهم. وعليه فقد رأيت من الضرورة بمكان أن القى الضوء على هذا الفن، والوقوف على الركائزالأساسية التي مثلت ضوابط قياسية، تقاس بها رواية الراوي مع من رواه او شاركه غيره بنفس الرواية، لينتبه الباحث اليها، ويستخدمها في باب دراسة المرويات على الوجه الذي وظفه الائمة، ويتناولها بالصورة الصحيحة المقبولة التي لا تؤدي الى خلل في الحكم على المرويات.

أما عن أسباب اختيار الموضوع فيتمثل في الآتي:

١. علاقة الموضوع بالحكم على المرويات، وبيان الراجح والمرجوح منها، ودوره الريادي في تحديد نوع العلة.

٢. تصحيح المفهوم الخاطئ الذي شاع عند بعض طلبة العلم حول مفهوم هذا الفن.

٣. تحديد درجة الراوي بين اقرانه وبيان موطن ضعفه في بعض المرويات.

٤. عناية الائمة بهذا الفن كأحد أعمدة المنهج الترجيحي بين المرويات.

هذا... وقد اشتملت ورقة البحث على مقدمة وثلاث مباحث مقسمة الى مطالب، وخاتمة، وذلك على النحوالاتي:

المقدمة: وتشتمل على بيان جوانب البحث، واهمية هذا الفن، وسبب الاختيار.

المبحث الأول: تعريف التخريج، وتنبيهات على مسائل مهمة عند التخريج.

المبحث الثاني: مدار التخريج ودوره في الترجيح.

المبحث الثالث: سبر المرويات ومقارنتها.

الخاتمة: وتشمل اهم النتائج التي توصلت اليها.

المصادر:

المبحث الأول

تعريف التخريج وتنبيهات على مسائل مهمة عند التخريج

تمهيد

لم يكن المحدثون والائمة من النقاد ومن تبعهم من العلماء بحاجه الى معرفة هذا العلم وذلك لحفظهم للأحاديث بأسانيدها ومتونها، واطلاعهم الواسع على مضانها لقربهم وصلتهم الوثيقة بمصادر الحديث الاصلية.

فكان الناقد اذا أراد النظر في طرق الحديث للمقارنة بينها استحضر في ذهنه طرق ذلك الحديث-او الراوي الذي دار عليه الخلاف-ووقف على المحفوظ منها وغير المحفوظ، وذلك من خلال التركيز على جزئيات متعلقة بالتخريج يستثمرها الناقد خلال عرضه للطرق.

أما وقد طالت الاسانيد وقل الحفاظ وغفل الباحثون-فضلا عن عموم الطلاب-عن مفهوم التخريج العلمي ودوره في الترجيح فقد أصبحت الحاجة ماسة الى معرفة مفهوم التخريج، وكيف وظف الائمة هذا العلم في عملية الترجيح[(١)].

وسيتم تناول علاقة التخريج بالترجيح من أربعة مباحث:

- **المطلب الأول: مفهوم التخريج لغة واصطلاحا وبيان واهم فوائده.**

أولاً: تعريف التخريج لغة واصطلاحا.

التخريج والإخراج في اللغة: بمعنى واحد، ويراد به الاظهار[(٢)]، ومنه قوله: تعالى ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح الآية ٢٩]. أي كمثل زرع أبرز واظهر فراخه.

ويراد به: معرفة موضع الخروج الذي هو نقيض الدخول[(٣)]، ومنه قول المحدثين عن حديث: أخرجه، البخاري بمعنى أبرزه للناس واظهره لهم ببيان مخرجه، وهم رجال إسناده الذين خرج الحديث عن طريقه.

(١) ينظر: علم تخريج الأحاديث، ص(١٢).

(٢) ينظر: لسان العرب(٢ /٢٤٩)، والمعجم الوسيط مادة(خريج) ص(٢٢٤).

(٣) ينظر: لسان العرب(٢ /٢٤٩)

ثانيا: اصطلاحا: وفي اصطلاح المحدثين: وهو قريب من هذا المعنى.

١. قال الامام مسلم: ثُمَّ إِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ مُبْتَدِئُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتَ[١]، والمفهوم بهذا المعنى: إيراد الأحاديث وتهذيب مخرجيها من الرواة والنقلة.

٢. قال ابن الصلاح: وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان: إحداهما.

التصنيف على الأبواب وهو تخريجه على احكام الفقه وغيرها[٢]. فهو بمعنى: إبراز الحديث واظهاره للناس في الكتب التي صنفت الأبواب.

٣. قال الحافظ السخاوي: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها وسياقها من مرويات نفسه، او بعض شيوخه وأقرانه او نحو ذلك والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوهما مما سياتي تعريفه، وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والتصنيف، والعزو وجعل كل صنف على حده[٣]، وتعريفه أشمل ممن سبقه.

٤. قال المناوي: وبالغت في تحرير التخريج[٤]، والمعنى: الدلالة على مصدر الأحاديث وعزوها، وقوله: وبالغت في تحرير التخريج، أي اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث الى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد فلا أعزو الى شيء منها الا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه ولا اكتفي بعزوه الى من ليس من اهله، وان جل كعظماء المفسرين[٥].

أما تعاريف المعاصرين فكلها تدور في مفهوم واحد وهو: عزو الحديث إلى مصادر والحكم عند الحاجة[٦].

إلا أن مفهوم المعاصرين للتخريج يخالفه الممارسة النقدية للائمة في كتب العلل عند عرضهم لطرق الحديث وتوظيف علم التخريج في الترجيح، لذا لم تخلُ تلك التعاريف من اعتراضات المعاصرين فقال الدكتور المليباري: هو كشف مظان الحديث من المصادر الأصلية التي تعتمد في نقله على الرواية المباشرة، لمعرفة حالة روايته من حيث التفرد أو الموافقة أو المخالفة[٧]

فبين الدكتور أن مفهوم التخريج عند الائمة النقاد هو الوقوف على حالة الاسناد والواقع الحديثي المعروف

(١) مقدمة صحيح مسلم(١/ ٣٨)
(٢) علوم الحديث، ص(٢٢٨).
(٣) ينظر: فتح المغيث(٢/ ٨٨)
(٤) ينظر: فتح المغيث(٢/ ٨٨).
(٥) ينظر: فتح القدير(١/ ٣٦).
(٦) ينظر: ينظر الميسر في علم التخريج الحديث النبوي، ص(٣).
(٧) ينظر: كيف ندرس علم تخريج الحديث، ص(٢٨).

عندهم.[١]

ومن خلال هذه المعاني يمكن أن يستخلص الباحث مفهوم التخريج عند المحدثين بأنه: الدلالة على موضع الحديث في مصادره الاصلية التي اعتمدت الراوية المباشرة، وإبراز مخارج الحديث التي خرج منها، والوقوف على المدارات التي دارت عليها والنتائج التي تظهر من خلاله، مع ملاحظة الفوارق الاسنادية بين طرق الحديث عند اختلافها، وبيان القرائن التي يقف عليها الباحث المعينة في الترجيح[٢].

- **المطلب الثاني: فوائد التخريج**

إن للتخريج فوائد كثيرة نبه عليها كثير من العلماء، وقد تباينت فيها آرائهم بين مقل ومكثر باعتبار الجزئية التي يخدمها التخريج، وسأذكر الفوائد التي تعين الباحث في منهج الترجيح.

١. الوقوف على مواضع الحديث في كتب الرواة والمشيخة، ولاسيما إذا كان الخلاف وقع في حديث راوٍ صاحب كتاب.

٢. معرفة طرق الحديث المتعددة والوقوف على متابعات الاسناد وشواهده التي يعتمد الناقد عليها في عملية الترجيح.

٣. كشف العلل التي وقعت في الحديث وتحديدها.

٤. المقارنة بين الفاظ الحديث والوقوف على الالفاظ المدرجة من خلال النظر في طريق الحديث.

٥. بيان القرائن الترجيحية التي يقف الناقد عليها من خلال جمع الطرق.

٦. الكشف عن الرواة الذين ورد ذكرهم مبهمين في الاسناد.

٧. الوقوف على مدار الخلاف عليه في الحديث، ومعرفة طبقات الرواة.

٨. حصر طرق الحديث وبيان المشهور والاحاد منها، والوقوف على ما له أصل مما ليس له أصل.

- **المطلب الثالث: جمع طرق الحديث وشواهده**

قبل الخوض في بيان أهمية جمع الطرق لا بد للباحث من ان يكون ذا دراية بمظان مصادر طرق الحديث التي عنها بكتب الوية الجامعة، وهي التي تعرف بأمهات كتب السنة، مثل الصحاح، والجوامع،

(١) الا أن اعتراض الدكتور المليباري لم يخلوا من معترض، فقد تعقبه الدكتور عبد القادر المحمدي فقال (وما أضافه استاذنا الميباري ليس إضافة جديدة، بل هو من لوازم دراسة الحديث للحكم عليه) ينظر: الميسر في علم التخريج(٣).

(٢) والمراد بالقرائن الاسنادية رواية الاكابر عن الاصاغر ورواية الاقران عن بعضهم، ورواية اهل البيت عن ذويهم وذا رواية اهل البلد عن شيخهم...الخ.

والمصنفات، والسنن، والمستخرجات، وما ألف على شاكلة هذه الكتب تحت مسميات ثانية، مثل كتاب الطحاوي شرح معاني الاثار، وكتاب الطبري تهذيب الاثار وغيرها، فهذه كتب ألفت لغرض جمع السنة على اختلاف المناهج التي جمع من خلالها تلك الأحاديث، ويلتحق بهذه الكتب ما أورد فيه مصنفه الأحاديث بسنده الى قائله، وخلاصة ما تقدم أن كل كتاب ألف في عصر الرواية فهو مصدر اصيل يحتاجه الباحث[١].

إن المراد بجمع طرق الحديث: جمع الاسانيد الكثيرة للحديث الواحد باعتبار الراوي او الصحابي الواحد، الموصولة الى موضع الخلاف الى الصحابي[٢].

فلقد كان حرص الائمة على جمع الطرق كلها مسندها وموقوفها، مرسلها وموصلوها متأصلها ومقطعها، ديدن لهم بل بعد من تمام منهج الترجيح عندهم، فلعل المنقطع يكون اصح من المتصل ويعل به المتصل او العكس، قال الميموني: تعجب الى أبي عبد الله- يقصد أحمد بن حنبل رحمه الله ممن يكتب الاسناد ويدع المنقطع، ثم قال وربما كان المنقطع اقوى سندا وأكبر، قلت: بينه لي كيف؟ قال يكتب الاسناد متصلا وهو ضعيف، ويكون المنقطع أقوى سندا منه.

قال الميموني: معناه لو كتب الاسنادين جميعا عرف المتصل من المنقطع؛ يعني ضعف ذا وقوة ذا.[٣]

ويؤكد الخطيب ان الجمع هو اول خطوة لمعرفة علل الحديث فيقول: والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع طرقه.[٤]

فكلما أكثر الباحث من تتبع طرق المرويات من مظانه كلما كان بحثه أنضج، وكانت نتائجه أكثر دقه وأقرب الى الصواب، وهذا ما يقرره علي بن المديني قائلا الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطوه[٥]، وقال أبو حاتم: لو لم يكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه[٦].

وكان جمع الأحاديث ديدن الائمة النقاد يقول محمد الدغلي حدثنا عبد الله بن جعفر بن خاقان السلمي: قال سالت إبراهيم بن سعيد الجوهري الحافظ عن حديث من مسند أبي بكر فقال لجاريته: أخرجي لي الجزء الثالث والعشرين من مسند ابي بكر فقلت لا يصح لأبي بكر عشرون حديثا، من اين ثلاثة وعشرون جزءا؟

(١) ينظر: مقارنة المرويات (١/ ٢١)
(٢) ينظر: الميسر في علم تخريج الحديث النبوي، ص(٢٦) بتصرف.
(٣) ينظر: الكفاية، ص(٣٩٥).
(٤) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي(٢/ ٣٥٤)
(٥) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي(٢/ ٢١٢) .
(٦) فتح المغيث: (٢/ ٣٠٨).

فقال: كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فانا فيه يتيم[١].

ولهذا السبب استحب أئمة النقد الاكثار من جمع طرق الحديث وكتابة الجميع دون انتقاء او انتخاء؛ ليعرض بعضه على بعض؛ فيتبين الصواب قال ابن حجر: ويحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق[٢].

فلا ينبغي ان يكتفي الباحث بما يجده بين يديه وينتخب دونما الرجوع الى مصادر الرواية المتنوعة. قال عبد الله بن المبارك: ما جاء منتق خير قط[٣]، وقال أيضا ما انسحبت عن عالم قط الا ندمت[٤]، فجمع الطرق من اهم القضايا التي يظهر من خلالها الواقع الحديثي.

والمطلوب من الناقد ان لا يقتصر في حكمه على الرواية بمجرد ايرادها من طريقين او ثلاثة تاركا باقي الطرق والشواهد التي تعين الباحث في الوصول الى الحكم، قال الامام احمد يعيب على من يكتفي بحكمه على الحديث من طريق وقوفه على بعض طرق الحديث تاركا معظمها نحن نكتب الحديث من ستة أوجه وسبعة وجوه ولم نضبطه، وكيف يضبطه من كتبه من كتبه من وجه واحد[٥].

وينبغي للباحث ان يتوسع في جمعه لطرق الحديث والمرويات التي تفرعت منه سواء من الكتب المشهورة او غير المشهورة، لأن جماعة ممن يعتمد على ظواهر الاسانيد إذا ظفروا بإسناد في أي مصدر كان- اعتمدوا عليه وصححوه او عضدوا به غيره[٦]، ظنا منهم تولوا الى ما لم يتوصل اليه الائمة، وقد غفل انما غاب عن امام نبه عليه امام اخر[٧].

أما نسبية طرق الحديث من حيث الكثرة والقلة فعلى الباحث ان يعلم ان كثرة طرق الحديث وقلتها ليست على نمط واحد سواء عن صحابي او راو بعينه، فقد تكثر الطرق لحديث وقد تقل او قد تعدم أصلا، المهم معرفة ان عدد الطرق في طبقة يختلف من حديث لأخر.

- **المطلب الرابع: الشواهد والمتابعات**

من الركائز التي يعتمد عليها الناقد في ترجيحه وقوفه على شواهد الحديث ومتابعاته، وهما ثمرة من ثمار

(١) ينظر: ميزان الاعتدال(١/ ٣٥)

(٢) ينظر: نزهة النظر(٤٥).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي(٢/ ١٨٧)

(٤) الجامع لأخلاق الراوي(٢/ ٢٩٦).

(٥) ينظر: شرح علل الترمذي (١ / ١٤١).

(٦) ينظر: مقارنة المرويات، (١/ ٣٣) بتصرف.

(٧) والطريق الذي يجده ويصحح به او يعل به ولم يجد للائمة فيه كلام فلا كلام يمكن ان يعتمد على تصحيحه غالبا.

التخريج التي ينبغي ملاحظتها اثناء جمعها لطرق الحديث وحصرها، وهي ما يرويه صحابي شارك صحابي اخر للحديث نفسه[١]، وربما سمى بعض العلماء الشاهد متابعا كما يسمي بعضهم المتابع شاهدا، بعض الائمة فرق بين الامرين فقد: خص قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي ام، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك[٢].

قال الحافظ ابن حجروقد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والامرفيه سهل[٣].

وكلاهما مظنة الترجيح عند اختلاف المرويات قال سفيان الثوري: إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما اتدين به، ومنه ما اعتبربه، ومما اكتبه لأعرفه [٤]، فما يعتبربه من الشواهد في الطرق الثابتة التي تروى من مخارج قوية او ضعيفة للتقوية[٥].

ومسائل الشواهد من المسائل الدقيقة التي يحتاج الباحث في الترجيح، فالممارسات الحديثة لائمة النقد تثبت اهتمامهم بالوقوف على جميع المرويات سواء كانت صحيحه او ضعيفة والمقارنة بينها؛ وذلك للاستفادة منها، وهوما يعبرعنه عرف النقاد بمبدأ التقوية بالشواهد والمتابعات [٦].

ولقد قسم الحافظ ابن حجرالمتابعات فقال:

- **والمتابعة على مراتب:**

- إن حصلت للراوي نفسه فهي التامة
- وان حصلت لشيخه فما فوقه فهي القاصرة.

ويستفاد منها التقوية[٧].

ولعل تفرد بعض النقاد برواية ظاهرها الضعف في بادئ الامرقد يزول بمتابعة راو صالح له وان يكن ثقة، فقد نقل عن يحيى القطان ما يفيد التقوية بالشواهد بعد استنكاره على أحد الرواة تفرده.

قال الامام أحمد: قال لي يحيى القطان: لا اعلم عبيد الله بن عمرأخطأ الا في حديث واحد لنافع لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام.

---

(١) ينظر: نزهة النظر. (١٠٦).
(٢) ينظر: نزهة النظر، ص(١٠٦).
(٣) المصدر نفسه ص(١٠٢)
(٤) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي(٢ /٢٥٠).
(٥) ينظر: المنهج النقدي، ص(٥٩١).
(٦) المصدر نفسه ص(٥٨٨).
(٧) ينظر: نزهة النظر، ص(١٠٣).

قال أبوعبد الله: فأنكره يحيى بن سعيد عليه.

قال أبوعبيد الله: لم يسمعه الا من عبيد الله، فلما بلغه عن العمري صححه[١].

وهذا الذي يذكره الامام احمد في انكار يحيى القطان على عبيد الله لتفرده مع جلالته ونسبة الخطأ له، ثم تصحيح لروايته بعد متابعة العمري له، يدل على قوله رواية عبيد الله بن عمر فيما بعد؛ لاعتضادها برواية العمري وهواقل شانا منه.

إن أهمية الوقوف على الشواهد والمتابعات تكمن في انه باب يتعامل فيه مع بعض الضعفاء للحكم في الصحة على أحاديث لم تثبت الا باجتماعها مع ما شاكلها او قاربها مما فيه نوع من ضعف ومن ثم ينبني على ذلك العمل.

قال الامام أحمد: ما حديث ابن لهيعة بحجة، واني لأكتب كثيرا مما اكتب اعتبر به، ويقوي بعضه بعضا، لا انه حجة إذا انفرد[٢].

الا ان هذا الامر لم يكن مرتجلا من غير ضوابط، ولم يكن مفهوم التقوية بكثرة الطرق خاضعا لمبدأ الكم، فقد تزد كثرة المرويات الواهية الحديث ضعفا وردا، فالكتابة عن الضعفاء ليست مطلقة وان هنالك ضعفا دون ضعف، فيكتب عن الضعفاء، ممن لم تصل درجة الى النكارة، وقد سُئل الامام احمد عن ذلك: ترى ان نكتب الحديث المنكر؟ قال: المنكر أبدا منكر، قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت[٣].

قال ابن رجب: والذي يتبين من عمل الامام احمد وكلامه انه يترك الرواية عن المتهمين والذين كثر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ ويحدث عمن دونهم في الضعف مثل في حفظه شيء. ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه[٤].

فمن خلال المتابعات والشواهد التي يقف عليها الباحث يدرس حال الراوي، فإنّ اشترك مع الحفاظ المتقنين قبل منه ما يرويه، وان كان الغالب عليه مخالفتهم ضعف، وان كان هكذا وهكذا اخذ من أحاديثه ومروياته ما وافق الحفاظ وترك ما خالف فيه. وينبغي للباحث وهويجمع طرق الحديث مراعاة ما يلي:

١. تلخيص طرق المرويات التي تظهر للباحث، والوقوف المتابعات والشواهد التي تعين في الترجيح.

٢. التنصيص على الطرق التي تذكر في الكتب التي اشترط أصحابها الصحة؛ لأن غالبها أحاديث مقبولة.

٣. ان يذكر الباحث عدم الوقوف على الطرق التي لها صلة بالمرويات.

---

(١) ينظر: شرح علل الترمذي(١/٢٥٤)

(٢) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي(٢/٢٥٠)

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي(١/٨٥)

(٤) ينظر: شرح علل الترمذي(١/٣٨٧)

٤. تحديد الرواة الذين رووا الحديث وبيان المتفقين والمختلفين منهم.

هذا...وليعلم الباحث ان جمع الطرق لا يكفي وحده في الحكم على الاسانيد ومعرفة الصحيح من السقيم والمقبول من المردود والمحفوظ من المعلول الا ان يقترن بها أمور أخرى تعين الباحث في ذلك.

المبحث الثاني

مدار الحديث في الترجيح

تمهيد

إنَّ من اهم الحيثيات النقدية التي كان يطلبها الائمة اثناء عملية التخريج هي تحديد المدار الذي دار حوله الاسناد؛ لكونه اول محطات البحث والتمحيص، وأول راو في الاسناد يمكن من خلاله معرفة مواطن الخلل والخلاف، واهم طبقه يجتمع عليها الرواة، فاذا تصدى الباحث للنظر في اختلاف المرويات فمن المهم جدا ان يكون قد حدد مقصودة، فلا يمكن للباحث ان يدرك الخلاف في المرويات ما لم يحدد موطن الخلاف الذي حصل عليه، قال ابن حجر: فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف[١]، وبيان الاختلاف لا يدرك ما لم يتم الوقوف على الراوي الذي دار الخلاف عليه، كما لا يمكن له الترجيح ما لم يقف على معنى المدار وتحديد اصطلاحه عند النقاد، وكيف اهتموا به اثناء ترجيحهم بين المرويات، والأهمية التي كانوا يولونها كما سيتضح فيما يأتي في ممارساتهم على هذه الجزئية ومدى أهمية ذلك عندهم.

- **المطلب الأول: تعريف المدار ومصطلحاته**

أولا المدار في اللغة:

أصل المدار: دور، قال ابن فارس في معناه الدال والواو والراء أصل واحد يدل على احداق الشيء بالشيء من حواليه، يقال: دار يدور دورانا، والدواري: الدهر؛ لأنه يدور الناس احوالا[٢].

ثانيا: تعريفه اصطلاحا:

لم أقف على تعريف المدار في كلام الائمة على الرغم من وروده في كلامهم،

وقد تعددت التعاريف عند المتأخرين، وبعدَ النظر في كتب الائمة النقاد ظهر ان مفهوم المدار الذي يذكرونهُ في كتبهم عند التعليل والترجيح هو: الراوي الذي تدور عليه اسانيد أحاديث معينه[٣]، والناظر الى

(١) ينظر: النكت(٢/ ٧١١).

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة(٢/ ٢٥٤).

(٣) ينظر: مقارنة المرويات(١/ ٤٣)

هذا التعريف يجده تعريف عاماً من غير قيد.

وعرفه بعضهم بقوله: هو الراوي الذي تلتقي اسانيد الحديث عنده وينفرد به مطلقا[١]، وهذا التعريف قيد المدار بتفرده المطلق.

وزاد بعضهم عما تقدم فقال: هو الراوي الذي تتفرع عنده الاسانيد لأصحاب المسانيد والكتب والملصقات[٢].

فقيد المدار بمن له رواية في الكتب والمسانيد، وهذا خلاف صنيع النقاد في كتب العلل، فقد تناول الائمة أحاديث رواة بالنقد من غير ان يقف الباحث على تلك الطرق.

وقد عرف بعض المعاصرين المدار: المدار في التعليل: هو الراوي الذي يكثر تلاميذه وتكثر الرواية عنه وتختلف عليه وتكون العلة من اختلاف أصحابه[٣].

وهذا التعريف ادق وأوضح، وفيه كثير من القيود التي تحدد للباحث مفهوم المدار الذي يحتاجه اثناء عملية الترجيح بين المرويات.

- **المطلب الثاني: أهمية تحديد المدار**

معرفة المدار ركن من اركان منهج الترجيح؛ لأنه يسهل كثيرا على الباحث في جمع المرويات المختلفة عند معرفة الطبقة التي وقع الخلاف فيها، ويساعد على تحديد الرواة المختلفين على المدار والنظر في احوالهم[٤].

ولأهميته قال ابن دقيق العبد: وهذا النوع من الحديث ينبغي ان يعقد له بابا، او يفرد له تصنيفا، ويعد في علوم الحديث، بل هو من اجلها للحاجة اليه في الترجيح[٥]. وهو ما أكده الزركشي فقال: وهذا الفن يحتاج اليه في باب الترجيح عند اختلاف الرواية[٦].

وقد اشتهر كل بلد من البدان الإسلامية بحفاظ الحديث، يدور عليهم أحاديث بلادهم الصحيحة، ويعتبرون المخارج لها، بمعنى إذا ورد حديث عن طريقهم أصبح معروف المخرج السند، وقد أدرك الخطيب

(١) ينظر: معرفة مدار الاسناد في علل الحديث، ص(١٨).
(٢) ينظر: معرفة مدار الاسناد وبيان مكانته في علم الحديث، ص(٢٧)
(٣) ينظر: معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل، (٢٧)
(٤) ينظر: منهج ابن عبد البر في دراسة الأحاديث المعلة، ص(٧).
(٥) ينظر: النكت للزركشي(١/٧٥).
(٦) المصدر نفسه (١/٧٥).

أهمية تحديد المدار فبوب في كتابة الجامع: معرفة الشيوخ الذين تدور الأسانيد عليهم [١].

إلا ان الاختلاف على تلك المدارات وارد جدا، فكلما يزداد عدد الرواة في مجالس الحديث يكثر احتمال الخلاف بينهم، ومن هنا كثرت الاختلافات على المدار وتنوعت الرواية عنه بين تلاميذه، ومن هنا كثرة الاختلافات على المدارات وارد جدا، فكلما يزداد عدد الرواة في مجالس الحديث يكثر احتمال الخلاف بينهم، ومن هنا كثرت الاختلافات على المدار وتنوعت الرواية عنه بين تلاميذه، وحصل تباين بين الطبقات المقدمة بالنسبة الى الطبقات المتأخرة، وقد حث الخطيب على جمع المرويات فقال : ذكر الرجال الذين يعتنى بجمع حديثهم [٢].

فمثلاً حديث اهل المدينة فانه قد دار على حفاظ معروفين اشتهروا فيها في مختلف العصور، مثل سالم ونافع وعبد الله بن دينار والزهري وهشام بن عروة ومالك وامثاله [٣].

وكذلك مكة المكرمة اشتهر فيها حفاظ مثل عطاء بن ابي رباح وعمرو بن دينار، وابن جريح وابن عيينة... الخ. كذلك عرفت البصرة حفاظا أمثال الحسن البصري ومحمد بن سيرين وثابت البناني وقتادة وايوب السختياني وشعبة بن الحجاج. وهذه الكوفة اشتهرت بأمثال الشعبي وابي إسحاق السبيعي وإبراهيم النخعي والاعمش ومنصور وسفيان الثوري. وكذا عرف بالشام حفاظ أمثال مكحول والاوزاعي، وفي مصر بكير بن عبد الله الاشج ويزيد بن ابي حبيب والليث بن سعد ومن شابههم بالمنزلة [٤].

فتبين مما تقدم اعتناء النقاد بتحديد الرواة الذين يدور عليهم الاسناد لأهميته عندهم سواء كان لأجل التعليل او الترجيح، الا ان هذه المدارات التي ذكرها الائمة مدارات معروفة عندهم واشتهرت فيما بينهم، ولم يبذل الباحث مجهوداً كبيراً في الكشف عنها لأنها دونت من قبلهم [٥].

لكن الجهد الكبير الذي يبذله الباحث في تحديد مدارات لأحاديث رواة غير معروفين قد حصل الخلاف عليهم او الأحاديث تكثر فيها الاختلافات وتعدد المدارات فيها[٦]، عندها يحتاج الباحث الى البحث في الطرق التي رويت عنه ثم تجزئة الاختلافات على حسب المدارات. وليعلم ان تحديد المدار يشترط له التأكد

(١) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي(٢ /٢٨٨).
(٢) المصدر نفسه: ٢ /٢٩٧.
(٣) ينظر: الحديث المعلول من(٢٥).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) ينظر: العلل لابن المديني(٣٦)، الجامع لأخلاق الراوي(٢ /٢٩٣)، شرح علل الترمذي لابن رجب(٢ /٦٩٤).
(٦) الناظر في كتاب العلل للدار قطني يجده واضحا.

من شخص الراوي اذ ان: الأسماء كثيرا ما نشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها[١]، فلا بد بعد الوقوف على مدار الاسناد من التأكد من التعريف به، يقول د الصياح: وهذا التعريف من الأهمية بمكان؛ حيث ان أسماء الرجال وانسابهم وكناهم قد تتشابه، مما يوقع الباحث في أوهام كبيرة[٢].

- **المطلب الثالث: مصطلحات المدار وكيفية تحديد موقعه في الاسناد:**

أما المصطلحات التي كانوا يعبرون بها عن المدار والتي تمثل الالفاظ المرادفة لمصطلح المدار، ففي بعض الأحيان يصرحون به، قال علي بن المديني: نظرت فاذا الاسناد يدور على ستة[٣]. ومن ذلك قولهم: هو حديث يدور على قتادة[٤]، وكثيرا ما يعبرون أيضا عنه بسلوبهم: هذا حديث قد اختلف فيه عن الاعمش في اسناده ومتنه[٥]، او يقولون: حصل الخلاف على فلان[٦]، او دار الحديث على فلان[٧].

أما من حيث تحديد الطبقة التي يكون فيها الراوي مدارا في الاسناد فقد يكون المدار صحابي إذا روى الحديث عن الصحابي اثنان او أكثر حصل الخلاف عليه، وقد يكون التابعي هو المدار وذلك في حال تفرد التابعي عن الصحابي ثم اشتهر عنه، وقد يكون المدار تابع التابعي او دونه، ثم بعد ذلك قد يكون لبعض المرويات الى المدار الأساس مدار خاص به نازل عن المدار الأساس[٨].

وبعد ان ينتهي الباحث من جمع طرق الحديث والمرويات التي وقف عليها ينبغي له ان يكون عارفا بتحديد المدار الأساسي الذي حصل عليه الخلاف، عالما بطرق الوقوف عليه، ولقد لخص الأستاذ إبراهيم اللاحم هذه الطرق فقال: هنالك عدة عوامل تدخل في تحديد المدار فقد يتحدد المدار بسؤال سائل عن مدار معين وهو موضوع اشكال عند السائل يريد ان يعرف راي الناقد فيه[٩]... وقد يساق الخلاف في ترجمة المدار عندما يترجم له في كتب الرجال[١٠]...وقد يتحدد عند النقاد من خلال جمع الناقد لجمع من المرويات

(١) ينظر: التنكيل(١/٦٢).
(٢) ينظر: المنهج العلمي، ص(٣٤).
(٣) ينظر: العلل لابن المديني(٣٦).
(٤) ينظر: التمهيد(١٤/٢٧٣).
(٥) المصدر نفسه(٩/٢٩).
(٦) ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية(١٣/٤٦٧)، وذخيرة الحفاظ(١/٥٢٨).
(٧) ينظر: ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها(٣/١٨٣).:
(٨) ينظر: مقارنة المرويات(٢/٢٤٦).
(٩) وهو كثير في كتاب العلل لابن ابي حاتم .
(١٠) وأشهر من قام بذلك الامام البخاري في التاريخ الكبير؟

الواردة على راوي معين، كما فعل محمد الذهلي في كتابه على الحديث الزهري [١]. وهذا ما يجده الناظر في كتب العلل. اما الخطوات التي يلزم الباحث ان يتعامل بها مع المدار بعد الوقوف عليه:

١. عدم التوسع في التعريف بالمدار إذا كان مشهورا، اما إذا كان غير مشهور فلا بد من التوسع في ترجمته اذ قد تكون العلة من قبله.

٢. الوقوف على اقوال الائمة في انهم متفقون على توثيقه او تضعيفه ام مختلفون فيه، وبيان القول الراجح فيه.

٣. العناية بالرجوع الى المصادر الاصلية المتقدمة التي عنيت بهذا الجانب.

٤. النظر في مستوى حديثة عن شيوخه، وكشف التفاوت عن مروياته عنهم ان وجد، وهل حديثه مستقيم طوال عمره ام طرأ عليه تغيير او اختلاط ؟

٥. تحديد الفترة الزمنية والمكانية التي تغير فيها واختلط، وتحديد الشيوخ والتلاميذ الذين يميزوا ذلك.

٦. كشف الصفات التي قالها الائمة في تحديثه عن شيوخه ومنهجه في ذلك، سواء ممن يرسل عن شيوخه او يدلس في روايته عنهم، او يقصر في اسناد مروياتهم كان يرفع الموقف او يرسل الموصول وعكس ذلك.

٧. ذكر الرواة الذين اختلفوا على المدار وبيان اختلافهم عنه، ودراسة حال أولئك الرواة[٢].

(١) ينظر مقارنة المرويات ت(٢/ ٢٤٧) بتصرف.

(٢) ينظر: المنهج العلمي(٣٨-٣٩) بتصرف:

المبحث الثالث

سبر المرويات ومقارنتها

إن عملية سبر المرويات والمقارنة فيما بينها تحتاج الى خطوات تسبقها من جمع لطرق الحديث، والوقوف على شواهده ومتابعاته، وتحديد المدار الذي دارت عليه الاسانيد، وكل هذه الخطوات لا تدرك الا من خلال علم التخريج، المقارنة تكون نتيجته حتمية لما يستعرضه الناقد ويكتشفه اثناء التخريج.

- **المطلب الأول: مفهوم المقارنة وأهميتها**

أولا: المقارنة لغة.

أصلها من اقرن، واقرن فلان أي جمع شيئين او عملين، قال تعالى: وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ [١]، أي قرن المجرمين جميعهم، ويقال: قارنه ومقارنة وقيران صاحبه واقترن به، وقارن الشيء بالشيء: وازنه به، والمقارنة بين الشيئين، او الأشياء: وازن بينها فهو مقارن، ويقال الادب المقارن، او التشريع المقارن.

ثانيا: مفهوم المقارنة عند المحدثين.

إن مفهوم المقارنة بين الروايات التي يجربها الناقد لغرض الترجيح بين الروايات المعلة؛ هي عملية عرض المرويات بعضها على بعض، والنظر فيها، وبيان ما يتفق منها وما يختلف، والتأمل في الواقع الحديثي الذي اثبتته المرجحات الحديثية عند النقاد، بغرض الوصول الى راي راجح في الحديث المروي هل يثبت عنه أولا[٢].

ولقد عبر الائمة قديما عن المقارنة بالاعتبار، قال ابن الصلاح: يعرف كون الراوي ضابطا بان نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان [٣].

والاعتبار عند المحدثين: هو هينة التوصل الى معرفة اتفاق الرواة او اختلافهم، او اتفاقهم فيما يرونه او تفرد بعضهم[٤].

---

(١) ينظر: المعجم الوسيط (٢/ ٧٣٠)، مادة (اقرن):

(٢) ينظر: مقارنة الروايات، ص(٨)، بتصرف.

(٣) ينظر: مقدمة علوم الحديث، ص(٢٩٠).

(٤) ينظر: منهج النقدي، ص(٤٧٧) بتصرف.

ثالثا: أهمية المقارنة.

لقد كان اهتمام أئمة النقد المبهرة بمقارنة الروايات بالغا لأهميته العظمى، ولم

تكن الغاية هي جمع الطرق ومقارنتها فقط، انما كانوا يعتبرون أموراً مهمة اثناء عرض المرويات بعضها على الاخر، يقول الشافعي ويعتبر على اهل الحديث بان اذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بان يسال على حفظ احدهم بموافقة اهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ اهل الحفظ له، واذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا، ووجوه سواه تدل الصدق والحفظ والغلط[١].

وقال عبد الله بن المبارك إذا اردت ان يصح لك الحديث اضرب بعضه ببعض[٢].مشيرا الى مقارنة المرويات التي من خلالها يكتشف الناقد الرواية الثابتة التي توافق الواقع الحديثي للحديث الذي حصل فيه الخلاف.

والأصل عندهم هو الكتابة عن الراوي جميع ما عنده ويعبرون عنها بالاستيعاب، ثم مراعاة القواعد والضوابط التي مارسوه، يقول د. مصطفى الاعظمي: الخطوة الجوهرية الأولى في منهج المحدثين كانت معارضة الروايات بشتى اشكالها، والخطوة الثانية استعمال العقل في نقد المرويات[٣].

ولذلك كانت عملية المقارنة بين المرويات هي العملية الأهم التي يجربها الناقد في الترجيح من خلال معارضتهم لشتى المرويات وفحصها، ومن مقارنة المرويات تكون لكل راو منزلته عند النقاد.

قال شعبة بن الحجاج مبينا ان سبيل الناقد لمعرفة المتروك من المرويات: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر[٤]، ولاسبيل الى ذلك الا بالمقارنة ومما يدل على ان المقارنة كانت أساس الحكم على الراوي قال يحيى بن معين: قال إسماعيل بن علية يوما: كيف حديثي؟ قلت: انت مستقيم الحديث.

قلت له كيف علمت ذاك؟

قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس فرايتها مستقيمة[٥].

وهذا ما أكده الامام مسلم فقال: فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها بعضا يتميز صحيحها من سقيمها[٦]، فبالمقارنة يتبين حال رواة الحديث من حيث التوثيق والتجريح؛ فمن عهد عليه الإصابة وكثرة الموافقة للثقات كان ثقة مثلهم، ومن كثر عليه الخطأ وكثرة المخالفة للثقات وتفرده عنهم واغرابه عما يرونه

(١) ينظر: الرسالة، ص(٣٨٣).

(٢) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي، (٢/ ٣٥٤).:

(٣) ينظر: المنهج النقدي، ص(٩).

(٤) ينظر: المحدث الفاصل، ص(٤١٠).

(٥) ينظر: سؤلات ابن محرز(٢/ ٣٩).

(٦) كتاب التمييز: (١٧٩).

بما لا يعرف الا منه كان ضعيفا[١].

يقول الامام النووي متحدثا عن معرفة ضبط الراوي لما يرونه ودور المقارنة في ذلك: ويعرف ضبطه-أي الراوي-بموافقته الثقات المتقنين غالبا، ولاتضره مخالفته النادرة، فان كثرت اختل ضبطه ولم يحتج به[٢]، فالموافقة والمخالفة النادرة والاختلال في الرواية ما كان ليدركها الناقد الا بالمقارنة بين المرويات.

وهذا ما ركزعليه الحافظ ابن كثيرفقال: والطريق الى معرفة العلل: جميع طرق الحديث والنظرفي اختلاف رواته، وضبطهم واتقانهم، فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن ان الحديث معلول، ويغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته، او يتردد فيتوقف فيه [٣].

فهذه الاقوال كلها وغيرها تدل على ان مقارنة المرويات للوقوف على المحفوظ منها واقع في ممارساتهم، وهي اهم ركائزالمنهج الترجيحي؛ فقد جعلوا من سبرالروايات دليل الى معرفة حالها: اذ كانوا يعتبرون الحديث في كل باب يجمعون طرقه ويدرسون مروياته [٤].

وبعد النظرفي اقوال الائمة والممارسة التي اتبعوها في عملية المقارنة ظهرانها تنقسم من حيث التطبيق الى مقارنة ذاتية ومقارنة خارجية ومقارنة زمنية.

- **المطلب الثاني: المقارنة الذاتية**

والمراد بها ان يعمد الناقد الى رواية أحد الرواة التي قد وقع فيها الخلاف، فتروى عنه مرة متصلة ومرة منقطعة، فيقارنها مع بعضها من غيران يتعدى الى مرويات غيره وإن كانت في نفس الباب، فيمهد الناقد بجمع المرويات التي رويت عن ذلك الراوي، ويحدد الخلاف الذي حصل عليه، ويقف على جميع الطرق التي رويت عنه، ثم يبدا الناقد عمله بحثا وتفتيشا ومقارنة للمرويات، دارسا اتصالها وانقطاعها، ووقفها ورفعها ومميزا بين رواتها ضعفا وتوثيقا، فاحصا موطن الخلاف في تلك المرويات زيادة ونقصا، ومدققا في الطرق المختلفة بمرجحات القوة، وهذه العملية الشاقة هي ما يطلق عليها أئمة النقد بالاعتبار او المقارنة بين الروايات[٥].

---

(١) ينظر: الارشادات، ص(١١).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) اختصار علوم الحديث:(٥٦).

(٤) ينظر: المنهج النقدي، (٣٠٨).:

(٥) المصدر نفسه ص(٤٧٧) بتصرف.

فبالاعتبار يعرف الصحيح من الضعيف من المرويات، وذلك بالنظر في الطرق التي اعتبرت وسبرت، وعرضها على باقي الطرق في بابها، فيظهر الاتفاق والاختلاف والتفرد[١].

قال يحيى بن معين: اكتب الحديث خمسين مرة؛ فان له افات كثيرة[٢]، وقال أيضا في نفس السياق: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه[٣].

وعندما ذكر الامام مسلم الى سبب العلة في المرويات فقال: والجهة الأخرى ان يروي نفر من حفاظ الناس مثل الزهري او غيره من الائمة بأسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايته في الاسناد والمتن لا يختلفون فيه في معنى ويرويه اخر سواهم عمن حدث عنهم نفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الاسناد ويقلب المتن في خلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ فيحلم حينئذ ان الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وان كان حافظا على المذهب راينا اهل العلم في الحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة اهل العلم[٤]، فالمعايير التي كان يعتمد عليها الناقد في المقارنة في الحفظ والموافقة لأهل الحفظ والثقات.

وقد ظهر ذلك واضحا بطريقة عملية عند أئمة النقد، فقد روى ابن حبان ان: يحيى بن معين جاء الى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ فقال: انما هو درهم واذهب الى البصرة واسمع التب وذكي، فقال: شانك، فانحدرت الى البصرة، وجاء موسى بن إسماعيل، فقال لهم موسى: الم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال سمعتها على الوجه من سبعة عشرا وجها وانت الثامن عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا؟ قال-أي يحيي بن معين-: ان حماد بن سلمة يخطئ، فأردت ان اميز خطأه عن خطأ غيره، فاذا رأيت أصحابه اجتمعوا على شيء علمت ان الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وكان واحد منهم بخلافهم عرفت ان الخطاء منه لا من حماد، فأميز ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه[٥] النظر الى صنيع ابن معين يجده قد قارن بين مرويات حماد بن سلمه مقارنة دائية من غير ان تتعدى الى غيرها.

- **المطلب الثالث: المقارنة الخارجية**

لم تختصر عليه المقارنة على مرويات الراوي نفسه، بل قد تتعدى الى مقارنة مروياته براوي اخر، شاركه في

(١) ينظر: الارشادات، ص(١١) بتصرف
(٢) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي(٢/ ٢٧٠)
(٣) ينظر: المدخل الى الاكليل، ص(٣٢).
(٤) ينظر: التميز، ص(١٧٢).
(٥) ينظر: المجروحون، (١/ ٣٢)

رواية أحاديث باب ما، فيقوم الناقد بالنظر في مرويات ذلك الباب-بعد جمع طرقها-للوقوف على المحفوظ منها وبيان غير المحفوظ، قال أيوب السختياني: إذا اردت ان تعرف خطأ معلمك فجالس غيره [١].

وهذه عملية لم تكن معبدة الطريق، بل كانت عملية شاقة تستلزم جهدا كبيرا من الناقد متمثلة بمقارنة مرويات الراوي بغيره، ومثال ذلك ما ذكره مسلم: حدثني الحسن الحلواني وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قالا حدثنا عبيد الله بن عبد المجيد حدثنا كثير بن زيد حدثني يزيد بن اب زياد عن كريب بن ابي عباس قال بت عند خالتي ميمونه فاضطجع رسول الله ﷺ في طول الوسادة فاضطجعت في عرضها فقام رسول ﷺ فتوضأ ونحن نيام ثم قام فصلى فقمت عن يمينه فجعلني عن يساره فلما صلى قلت يا رسول الله وساقه.

وهذا خبر غلط غير محفوظ لتتابع الاخبار الصحاح لرواية الثقات على خلاف ذلك ان ابن عباس انما قام على يسار رسوله الله ﷺ فحوله حتى أقامه على يمينه وكذلك سن رسول الله ﷺ في سائر الاخبار عن ابن عباس إن الواحد مع الامام يقوم عن يمين الامام لا عن يساره.

وسنذكر ان شاء الله رواية أصحاب كريب عن كريب عن ابن عباس ثم نذكر بعد ذلك رواية سائر أصحاب ابن عباس عن ابن عباس بموافقتهم كريباً.

حدثنا ابن ابي عمر حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن كريب عن ابن عباس انه بات ليلة عند ميمونه فقام رسوله الله ﷺ فقام رسول الله من الليل فتوضأ قال ابن عباس فقمت فصنعت مثلما صنع النبي ﷺ ثم جات فقمت على يساره فجعلني على يمينه محرمة بن سليمان عن كريب وسلمة بن كهيل عن ابي رشدين وسلمة عن كريب وسالم بن ابي الجعد عن كريب وهشيم عن ابي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

وايوب عن عبد الله عن ابيه، والحكم عن سعيد بن جبير، وابن جريح عن عطاء، وقيس بن سعد عن عطاء، وابي نظرة عن ابن عباس، والشعبي عن ابن عباس، وطاووس عن عكرمة عن ابن عباس.

فقد صح بما ذكرنا من الاخبار الصحاح عن كريب وسائر أصحاب ابن عباس ان النبي ﷺ أقامه عن يساره وهم وخطأ غير ذي شك [٢].

ومن ذلك قول يحيى بن معين: ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان أحاديث الناس، فما خالف فيها الناس فيها ضربت عليه [٣].

---

(١) ينظر: سنن الدارمي(١/٤٩٦).

(٢) ينظر: التمييز، ص(١٨٣-١٨٥)

(٣) ينظر: التاريخ لابن معين(١/٦٨)

وفي ترجمة حجاج بن ارطاة قال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: كان من الحفاظ، قيل: فلم ليس هو عند الناس بذلك؟

قال: لأن في حديثة زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث الا فيه زيادة [١].

قلت: وهذه الزيادة في حديث حجاج لم يدركها الامام احمد الا من خلال مقارنة مروياته بغيره، فغير عن ذلك بحديث الناس.

- **المطلب الرابع: المقارنة الزمنية**

ولم تقتصر عملية المقارنة عند الائمة بوقت محدد، بل كانوا يقارنون حديث الراوي في ازمنة مختلفة بغاية معرفة حال ما يرويه، ومن ذلك ما حدث مع ام المؤمنين عائشةرضي الله عنها عندما عارضت رواية ابن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال عروة بن الزبير: قالت لي عائشة: يا ابن اختي بلغني ان عبدالله بن عمرو، مار بنا الى الحج، فألقه فسأله، فانه قد حمل عن النبي ﷺ علما كثيراً، فقال: فلقيته فسالته عن أشياء يذكرها عن رسول الله ﷺ، قال عروة: فكان في ما ذكر، ان النبي ﷺ، قال: ان الله لا ينتزع العلم من الناس انتزاعا، ولكن يقبض العلماء فيرفع العلم معهم ويبقى في الناس رؤوساً جهالا، يفتونهم بغير علم، فيظلون ويظلون، قال عروة: فلما حدثت عائشة بذلك، اعظمت ذلك وانكرته، قالت: احدثك انه سمع النبي ﷺ يقول هذا؟ قال عروة: حتى إذا كان قابل قالت له: ان ابن عمرو قد قدم، فالقه، ثم فاتحه حتى تساله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم، قال: فلقيته فسالته، فذكره لي نحوما حدثني به، في مرته الأولى، قال عروه: فلما اخبرتها، قالت: ما احسبه الا قد صدق، اراه لم يزد فيه شيئا ولم ينقص[٢].

فكل تلك الحيثيات التي يعتبرها الائمة عند الحكم على الحديث لا يستطيع الباحث الوقوف عليها الا من خلال المقارنة العلمية التي يجريها بين المرويات، وهذه هي المحاور التي ركز عليها الائمة النقاد المتعلقة بجانب التخريج، يقول الشيخ احمد شاكر: الطريق الى معرفة العلل جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته في ضبطهم واتقانهم [٣]، ويمثل هذا المبحث الركيزة الثانية التي يبني عليها صرح منهج الترجيح بين الروايات.

(١) ينظر: تهذيب الكمال(٥/٤٢٤):

(٢) ينظر: صحيح مسلم كتاب العلم، باب رفع العلم، (٤/٥٥٩)، رقم الحديث (١٤).

(٣) ينظر: اختصار علوم الحديث، ص(٩٢).

الخاتمة

مما تقدم نخلص الى النتائج التي ظهرت من خلال البحث، وهي على النحو الاتي:

١. يعد علم التخريج من العلوم الدقيقة، التي تحتاج ان يفهمها الباحث على ضوء تطبيق الائمة النقاد، وعلى وفق ممارستهم النقدية.

٢. إن مفهوم التخريج أشمل من عزو الحديث الى مخرجه، او الكشف عن مصدر ايراده، بل هو عملية تعريفه شاملة بجميع جوانب الاسناد والمتن.

٣. لا يكفي للحكم على الحديث بمجرد جمع طرقه، بل يجب استيعاب المواطن التي تعين الباحث في دراسته والتي يمكن من خلالها الحكم على الرواية قبولا او ردا.

٤. تظهر أهمية هذا الفن في الكشف عن الخطأ الذي حصل في الرواية من حيث موطنه وتحديد الراوي المخطئ.

٥. ان من اهم ثمرات علم التخريج تحديد مدار الحديث الذي يعد اول راو يمكن ان يصل الباحث من خلاله موطن الخطأ.

٦. لا يكفي اثناء جمع طرق الحديث الاقتصار على كتب معينة، بل ينبغي على الباحث ان يتعدى كتب السنة لتشمل كل كتاب أورد فيه مصنفه الحديث من طريقه.

٧. كانت عناية الائمة بعلم التخريج والاهمية التي اعطوها له، وهذا واضح من تطبيقاتهم العلمية.

٨. ان المقارنة بين المرويات نتيجة قامت على ما قدمه علم التخريج من مقدمات علمية وحقائق منهجية تقوم عملية المقارنة عليها.

٩. إن علم التخريج يمهد للناقد ان ينظر الى الحديث بجميع طرقه نظرة كلية غير قاصرة من خلال رسم شجرة الاسناد ودورها في تحديد الخلل.

١٠. إن المباحث والمطالب التي تم ذكرها في البحث، تمثل أهم الركائز العلمية المستخلصة من هذا الفن، والتي يحتاجها الباحث في عمله؛ لكونها تشكل بمجموعها محطات علمية يكمل بعضها البعض في رسم الواقع الحديثي المعروف عند النقاد كحكم اول.

المصادر

* القران الكريم.

١. ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها: جمال بن محمد السيد، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط /١، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٤م.

٢. اختصار علوم الحديث: إسماعيل بن كثيرت: ٧٧٤ هـ، تحقيق: احمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، ط /٢، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٣م.

٣. الارشادات في معرفة علماء الحديث: للأمام الخليل بن عبد الله القزويني ت: ٤٦٦ هـ، تحقيق: د. محمد سعيد ادريس، مكتبة الرشد-الرياض ط /١، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩م.

٤. تاريخ ابن معين: أبوزكريا يحيى بن معين البغدادي المتوفى: ٢٣٣ هـ رواية احمد بن محمد بن القاسم بن محرز، المحقق: محمد كامل القصار، الناشر مجمع اللغة العربية / دمشق، ط /١، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م.

٥. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد: للأمام ابي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الاندلسي ت: ٤٦٣ هـ، تحقيق: الأستاذ مصطفى بن احمد العلوي، والاستاذ محمد عبد، دار الغرب، ط /٢، ١٣٨٧ هـ-١٩٦٧م.

٦. التمييز: مسلم بن الحجاج القشيري ت: ٢٦١ هـ، تحقيق أد عبد القادر مصطفى عبد الرزاق المحمدي، دار ابن الجوزي-الرياض، ط /١، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩م.

٧. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الاباطيل: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتبى اليماني ت: ١٣٨٦ هـ، الناشر: المكتب الإسلامي، ط /٢، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م.

٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي: جمال الدين أبي الحجاج ت: ٧٤٢ هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط /٢، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م

٩. الجامع لأخلاق الراوي وادأب السامع: للأمام احمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي ت: ٤٦٣ هـ، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف-الرياض، ط /١، ١٤٠٣ هـ.

١٠. الحديث المعلول قواعد وضبط: حمزة بن عبد الله الملي باري، دار ابن حزم، ط /١، ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م.

١١. ذخيرة الحفاظ من الكامل لابن عدي: أبوالفضل محمد بن ظاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسران ت: ٥٠٧ هـ، المحقق: د عبد الرحمن القيرواني، دار السلف-الرياض، ط /١، ١٣١٦ هـ-١٩٩٦م.

١٢. الرسالة: محمد بن ادريس الشافعي ت: ٢٠٤ هـ، تحقيق: أبي الاشبال احمد محمد شاكر، مطبعة المصطفى الحلبي وأولاده بمصر، ط /١.

١٣. سنن الدارمي: للأمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي ت: ٢٥٥ هـ، تحقيق: حسين سليم اسد، دار المغني للنشروالتوزيع-الرياض، ط /١، ١٤٢١ هـ٢٠٠٠م.

١٤. شرح صحيح مسلم: للأمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي؛ ت: ٦٧٦ هـ، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مؤسسة المختار-القاهرة، ط /١، ١٤٢٢ هـ٢٠٠١م.

١٥.شرح علل الترمذي: للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن احمد بن رجب، ت٧٩٥ هـ، تحقيق ودراسة: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد ناشرون-الرياض، ط /٤، ١٤٢٦ هـ٢٠٠٥م.

١٦.صحيح مسلم: للأمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ت: ٢٦١ هـ، تحقيق: مأمون خليل شيحا، دار المعرفة-بيروت، ط /٣، ١٤٣١ هـ٢٠١٠م.

١٧.علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ: علي بن عبد الله بن جعفر المعروف بابن المديني ت: ٢٣٤ هـ، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي، ط /٢، ١٤٣٠ هـ٢٠١٠م.

١٨.العلل للدار قطني: الامام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن احمد بن مهدي الدار قطني ت: ٣٨٥ هـ تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ومحمد بن صالح الدباسي، التدمرية-الرياض، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م.

١٩.علم تخريج الحديث اصوله، طرائقه، مناهجه: د. محمد محمود بكار، دار طيبة للنشروالتوزيع، ط٣، ١٤١٨ هـ١٩٩٧م.

٢٠.فتح المغيث بشرح الفية الحديث: أبوعبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت: ٩٠٢ هـ، تحقيق: علي حسين علي، دار الامام الطبري، ط /٢، ن١٤٢٤ هـ٢٠٠٣م.

٢١.فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، ت: ١٠٣١ هـ، المكتبة التجارية-مصر، ط /١، ١٤١٠ هـ١٩٨٨م.

٢٢.الكفاية في علم الرواية: للأمام احمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، ت: ٤٦٣ هـ، دار الكتب العلمية-بيروت، ط /١، ١٤١٩ /١٩٩٨.

٢٣.كيف ندرس علم التخريج: الدكتور حمزة المليباري والدكتور سلطان العكايلة، دار الرازي /عمان، ط /١، ١٤١٩ /١٩٩٨.

٢٤.لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور ت. ٧١١ هـ، دار صادر-بيروت ط /١، ١٤١٠ هـ١٩٩٠مت.

٢٥.المجروحين من المحدثين والضعفاء المتروكين: محمد بن حبان بن احمد بن حبان البستي ت: ٣٥٤

هـ، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي-حلب، ط /١، ١٣٩٦ هـ١٩٧٦م.

٢٦.المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، ت: ٣٦٠ هـ تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر-بيروت، ط /١، ١٣٩١ هـ١٩٧١م.

٢٧.المدخل الى الاكليل: الامام ابو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ البيع الحاكم النيسابوري ت ٤٠٥ هـ، ط /١، ١٤٠٦ هـ١٩٨٦م.

٢٨.المعجم الوسيط: المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، ط /٢، ١٤١٦ هـ١٩٩٥م.

٢٩.معجم مقاييس اللغة: احمد بن فارس ت: ٣٩٥ هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية-بيروت.

٣٠.معرفة مدار الاسناد وبيان مكانته في علم الحديث: عبد الله بن عبد الرحمن التائب، دار الايمان، ط /١٤٣٠ هـ، ٢٠٠٩م.

٣١.معرفة المرويات: إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مؤسسة الريان، ط /١ ١٤٣٣ هـ-٢٠١٢م.

٣٢.مقدمة ابن الصلاح: المعروفة بعلوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن الشهر زوري المعروف بابن الصلاح ت: ٦٤٧ هـ، علق عليه: إسماعيل زرمان، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط /١، ١٤٢٥ هـ٢٠٠٤م.

٣٣.منزلة مدار الاسناد في علم علل الحديث: عبد الرحمن عمر الهاشمي، رسالة ماجستير في جامعة اليرموك، ٢٠٠٥م.

٣٤. منهج ابن عبد البر في دراسة الأحاديث المعلة في كتابه التمهيد: د. سعيد بن صالح الرقيب، بحث منشور في مجلة المدينة المنورة، ٢٠٠٨م.

٣٥.المنهج العلمي في دراسة الحديث المعل: علي بن عبد الله الصباح، دار ابن الجوزي، ط /١، ١٤٣٠ هـ٢٠١٠م.

٣٦.المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج: حسن فوزي حسن الصعيدي، رسالة ماجستير، نقشت في جامعة عين شمس، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.

٣٧.ميزان الاعتدال في نقد الرجال: أبو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي ت: ٧٤٨ هـ، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، الرسالة العالمية، ط /١، ١٤٣٠ هـ٢٠٠٩م.

٣٨. الميسر في علم تخريج الحديث النبوي: أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار ٢٠١٠م.

٣٩.نزهة النظر في شرح نخبة الفكر: للحافظ احمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر ت: ٨٥٢ هـ، مكتبة جدة، ط /١، ١٤١٦ هـ١٩٩٧م.

٤٠.النكت على كتاب ابن الصلاح: للحافظ احمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر ت: ٨٥٢ هـ، تحقيق: مسعود عبد الحميد السعدني، ومحمد فارس، دار الكتب العلمية-بيروت.

٤١.النكت على مقدمة ابن الصلاح: أبو عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله الزركشي ت: ٧٩٤ هـ، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السنن-الرياض، ط ١/، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨م.